تناقضات فكرية حادة

نحن في اليمن نعاني اليوم من الصراعات المسلحة، واستخدام العنف بسبب أن هناك أحزاباً لا تستطيع أن تعيش في ظل تنافس رؤى ومشاريع وأفكار، فهي خاوية وهشة وداخلها تناقضات فكرية حادة؛ في ظل الوضع الطبيعي للتنافس بالفكر والرؤى قد تتمزق وتتوزع إلى كيانات صغيرة لأنها غير قادرة على التضحية بمصالحها لصالح المصالح العامة لأنها تكونت على أساس الحفاظ على مصالحها، ولا تستطيع التخلي عن الزعامات التي أسستها، فوجودها مرتبط بوجود هذه الزعامات.

أحمد ناصر حميدان

بين الصغير والكبير

في كل الأحوال لا يمكن الحديث عن يمن قوي مزدهر مستقر بدون الوحدة وهذا لا يعني أن يستمر الحال على سابقه دون أن يطرأ عليه تغيير يغير المسار ويحدد معالم الطريق بوضوح بما يبعث التفاؤل لكل اليمنيين بأن غدهم أفضل مما عاشوه ولا مجال للانقلاب على المشاريع الكبيرة واستبدالها بأخرى صغيرة ضيقة.

مأرب الورد

سيئ الحظ

في هذا الزمن اليمني الجديد الذي يدشن، الآن، أولى مراحله: زمن ما بعد المبادرة الخليجية، وما بعد المرحلة الانتقالية، زمن التقسيم والأقلمة، زمن أمراء الحرب وفتوات الأقاليم، زمن الصومله والأفغنة، زمن كل التوصيفات المحزنة التي تصلح ملصقات دعائية لتوصيف جراحنا. في هذا الزمن، لا يبدو، لدينا نحن اليمنيين، سوى خيارين: أن نتمسك بالمشروع الوطني الحقيقي الذي أنجزته، نظرياً، الحركة الوطنية في العقود الماضية. أو أن نستمر، كمواطنين يمنيين مهزومين، ونكتفي برقصة الهنود الحمر، وندور حول أنفسنا دورة تاريخية إلى الوراء، ونحن نرى كل أحلام الثورة وتجلياتها وشعاراتها العادلة تذهب هباءً، في وطن يمني جميل وسيئ الحظ.

بشرى المقطري

تسييس القضايا الحقوقية .. معترك السياسة للابتزاز!!

المكايدات الحزبية والسياسية أفقدت الدعوات الحقوقية مصداقيتها وأدخلتها في دوامة الصراع والانقسام

تسييس المطالب والقضايا الحقوقية تحت إطار المكايدات الحزبية والسياسية بغية تحقيق مكاسب سياسية تعبوية أثر على مصداقية تلك الدعوات وخيم بظلاله على مرافق وأجهزة الدولة ومدخلا إلى الانقسامات المجتمعية , لأن الزج بالحقوق والحريات في إطار الصراعات الحزبية والانتقائية فيه خطر داهم على أمن الوطن واستقراره لأنه يفرق بين المواطنين على أساس سياسي , الأمر الذي يعيدنا إلى المراحل الأولى من الصراعات التي يفترض تجنبها في المعترك الحقوقي ..

استطلاع / أسماء حيدر البزاز

طرحنا هذه القضية الحساسة على العديد من السياسيين والحقوقيين , حيث أفادنا المحلل السياسي خلدون باكحيل بالقول : كفل الدستور والقوانين مبادئ هامة في مجال الحقوق والحريات وفي مقدمتها الدفاع عن المطالب الحقوقية والتوعية بها بوسائل سلمية مختلفة ومتدرجة إلا أنه للأسف ضاعت الكثير من المطالب الحقوقية في بلادنا نتيجة تسييسها والمكايدات الحزبية التي تخللتها سواء في بداية الشروع في تبني مطالب حقوقية معينة أو ركوب موجة الحركات المطالبة والمدافعة عن حقوق حينما تكون في أوجها بغية قطف ثمار نجاحها والاستئثار بشرف تحقيقها تحقيقا لكسب سياسي أو تعبوي ما ، لهذا الطرف أو ذاك من قوى المصالح.

●خلدون باكحيل

التيارات السياسية

موضحا بأن تلك الممارسات قد أثرت على مصداقية الكثير من الدعوات والاحتجاجات المطلبية في بلانا و ألقت ما سمي حينها ثورة المؤسسات بظلالها على العديد من المرافق والأجهزة الحكومية والخدمية والإنتاجية وتسببت في خسائر مادية واقتصادية وبشرية كثيرة وأعاقت بدايات حكومة الوفاق وحدت من قدراتها إلى حد معين بالرغم من نقاء مقاصد عدد منها إلا أن عاملي التسييس والمناطقية كانا مغذيا لكثير من حركات الاحتجاجات والإضرابات تحت غطاء الحقوق المطلبية المشروعة.

واختتم حديثه قائلا : ما نتمنى أن يعيه القائمون على الاتحادات والنقابات العمالية والمهنية والمنظمات الشبابية والنسوية وحتى الحركات والتيارات السياسية أن تسييس المطالب لم يعد مقبولاً أو ينطلي على المجتمع فأمر كهذا من شأنه إعاقة تنفيذ مخرجات الحوار الوطني والتي في اعتقادي أنها كانت أعظم تظاهرة وطنية لتحقيق المطالب المشروعة في كافة مناحي الحياة والتنمية في البلد سياسياً واقتصاديا واجتماعيا وجغرافياً .

موالاة العمل الحقوقي للمواقف السياسية .. انتهاك لحقوق الانسان ومدخل للصراعات

التعامل القانوني

من جهته يقول الناشط الحقوقي أكرم المذحجي إن المشكلة الكبرى التي نعاني منها في اليمن وتعتبر معيقة لمجرى التحولات السياسية هي تسييس أي قضايا كانت حقوقية أو غير حقوقية والتعامل مع المطالبين بها كأنهم أعداء للوطن حتى تفاقمت معظم القضايا بشكل صار يهدد الأمن العام ومصلحة الوطن العليا

●أكرم المذحجي

مؤكدا على ضرورة التعامل مع المطالب بشكل قانوني ورسمي بدون اللجوء إلى تسييس الأمور لجعل القضايا بدون حلول تحت سقف المكايدات السياسية

صراعات مجتمعية

الناشط الحقوقي بسام أحمد البرق يرى بأن تسييس القضايا الحقوقيه يؤدي إلى انقسام المجتمع وضياع الحق وبالتالي يصعب على الجهات الأمنية القيام بواجبها مما يزيد من احتقان المجتمع وفقدان ثقته بأجهزة الدولة ليكون ذلك السبب في إضعافها وفقدان هيبتها

●بسام البرق

المعترك الحقوقي

من جهته يقول المحلل السياسي والحقوقي فيصل المجيدي :يظل العمل الحقوقي مطلبا مهما في حياة الأمم لأن ذلك مقياس على جعل الإنسان محط التنمية والمستهدف الأول في كل جوانب الحياة

●فيصل المجيدي

ويرى بأن من أسباب تراجع العالم الثالث هو عدم التركيز على هذه القيم من خلال المجتمع المدني ودس الحكومات والأنظمة أنفها في كل القضايا وتفريخ المنظمات الحقوقية وجعلها موالية لها بحيث أنها تدور حيث ما اتجهت بوصلة الحكم , وفي المقابل فإن بعض المنظمات أصبحت تولي وجهها في عملها الحقوقي تجاه الجماعات والأيدولوجيات التي ينتمي إليها مؤسسوها وفي ذلك خطر كبير كون المواقف تتحدد وفقا للأهواء والرغبات التي تقودها الأفكار والعقائد والمواقف السياسية وليس حقوق الإنسان فإذا ما كان الانتهاك متوجها صوب جماعات أو أشخاص أو أحزاب تتوافق مع توجهات المنظمة فإن المنظمة ستقيم الدنيا ولا تقعدها باسم بالحفاظ على حقوق الإنسان

صراع المنظمات

ومضى يقول بأنه إذا كانت تلك الانتهاكات تستهدف جماعات أو أفراد أو كيانات لا تربطها بها علاقة أو توجه فإن موقفها منعدم أو في أحسن الأحوال باهت لا أثر له لكون المعيار هنا ليس العمل الحقوقي

الاسترزاق السياسي على حساب المتضررين إعاقة لمسار العملية السياسية

وإنما السياسة والمصالح الذاتية , وفي ذلك خطر عظيم على المجتمع إذ أنه في هذه الحالة سيتم تقسيم بعض المنظمات إما على أساس جهوي أو مناطقي أو حزبي أو سياسي أو ديني ...الخ وهي اشكاليات ستخلط الأوراق وتعيدنا آلة فكرة الأحزاب أو الكيانات القائمة على أساس سياسي وليس حقوقي

موضحا بأن الزج بالحقوق والحريات في إطار الصراعات الحزبية والانتقائية فيه خطر داهم على أمن الوطن واستقراره لأنه يفرق بين المواطنين على أساس سياسي وبأن هذا التفريق سيحدث انقساما غير مرحب به في المجتمع وسيعيدنا إلى مراحلنا الأولى من الصراعات التي يفترض أن نجنبها وننزعها من المعترك الحقوقي .

الانتماءات الضيقة

الدكتور معاذ صالح الزوبة – جامعة صنعاء : المطالب الحقوقية المشروعة من حق أي طرف كان المطالبة بها لكن أن تتحول تلك المطالب إلى وسائل ابتزاز سياسي أو متاجرة بالقضايا والمقايضات على حساب الأوطان أو حقوق مواطنين فهنا يجب أن يقف الجميع صفاً واحداً ضده.

●د.مصطفى الزوبة

مبينا خطر تسييس القضايا أيا كان نوعها حقوقية أو معيشية أو خدماتية بكون ذلك يؤدي إلى ضياعها ودخولها متاهات يصعب بعد ذلك على المتضررين الحصول عليها ، وقال : إن الملاحظ على الساحة السياسية وجود نوع من الاسترزاق ومحاولة الاستفادة قدر الإمكان سياسيا على حساب حقوق المتضررين. داعيا إلى النظر في المستقبل والمصلحة الوطنية العليا بعيدا عن ضيق الحزبية والانتماءات الضيقة.

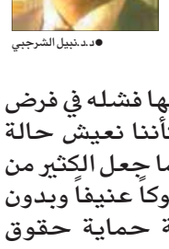
●د.فيصل الخليفي

أغراض الساسة

ويرى فيصل الخليفي – محلل سياسي وقانوني :بأن تسييس الحقوق ومعاناة الناس لأغراض الساسة دمر البلد فالسياسة إذا دخلت بأي حق جعلت منه باطلاً كون صراع الساسة ليس لبناء وطن وحماية حقوقه وحقوق مواطنيه بل للاستحواذ على الثروة والسلطة والضحية الشعب الذي يتغنون أنهم من أجله.

ويتفق معه الدكتور نبيل الشرجبي – أستاذ السياسة و القانون الدولي بجامعة الحديدة مضيفا إلى حديث الخليفي : لهذه القضية آثار سيئة على تطبيع الحياة العامة من كافة الجوانب فأولها - في نظره - فشل النظام في قدرته على تحقيق أي اختراقات إيجابية تصب في صالحة وثانيها فشله في فرض قوة النظام أو الدولة وكأننا نعيش حالة من غياب الدولة وهذا ما جعل الكثير من الجماعات تسلك سلوكاً عنيفاً وبدون أي عقاب لها بحجة حماية حقوق جماعتها .

●د.نبيل الشرجبي

الدكتور الزلب يدعو إلى تحرير الإعلام من الطابع الأحادي والتوظيف السياسي

* في إطار فعالياته المنتظمة والمتصلة بدوره في نشر المعرفة العلمية والعامة وإثارة النقاش حول عدد من القضايا التي تهم المجتمع، عقد منتدى المعرفة بحضور عدد من أعضاء المنتدى والمثقفين والمهتمين.

وفي الندوة التي أدارها مدير الاتصال والإعلام بالأمانة العامة لمؤتمر الحوار الوطني، محمد الأسعدي، قدم أستاذ الإذاعة والتلفزيون المساعد بجامعة صنعاء، الدكتور عبد الزلب، محاضرة بعنوان: دور الإعلام في دعم مخرجات الحوار الوطني، قدم في مستهلها عرضاً موجزا للمشهد الإعلامي الراهن، في ظل الانتشار غير المسبوق لوسائل الإعلام العامة من إذاعات وقنوات فضائية، والتي تبث رسائلها الإعلامية، في ظل وضع مضطرب، ومتحرر من أية رقابة معيارية أو مهنية، على أدائها، مما زاد من تأثيرها السلبي في قيادة الصراع، وفي إذكاء حدة الاستقطابات وتشويش وعي المجتمع.

وتركزت محاضرة الدكتور الزلب حول عدد من الإجراءات رأى أنها ضرورية لضمان دعم فعال من جانب الإعلام لمخرجات مؤتمر الحوار الوطني، وتستهدف في المقال الأول إعادة هيكلة قطاع الإعلام، من خلال: إنشاء إطار مؤسسي مهني يتمتع بالاستقلالية ويتولى الإشراف على الإعلام الرسمي والحزبي والخاص، ومن خلال تشكيل فريق من الخبراء اليمنيين وغير اليمنيين تعهد إليه مهمة إعداد استراتيجية وطنية لتطوير الإعلام وفقاً لمعايير علمية ومهنية دقيقة، وإعداد مقترحات عاجلة لمعالجة الاختلالات الراهنة في العمل الإعلامي ومساعدة مؤسسة الرئاسة ورئاسة الحكومة على هذا الصعيد، ويمكن أن يعمل هذا الفريق تحت إشراف الهيئة الوطنية العليا للرقابة على تنفيذ مخرجات الحوار الوطني.

واستعرض الدكتور الزلب جملةً من الإجراءات المؤدية إلى تطوير قطاع الإعلام في اليمن، وتشمل: إعادة النظر في الإطار القانوني الحالي للإعلام، وإعادة تنظيم وهيكلة المؤسسات الإعلامية الحكومية، وتنظيم مؤسسات الإعلام الحزبية والخاصة لتكون أكثر مهنية وأقل تحرراً من الأجندات الحزبية، والبحث عن استثمارات محلية وعربية ودولية لإنشاء منطقة حرة للإعلام بمحافظة عدن، وإنشاء هيئة موحدة مستقلة لقياس الرأي.

ودعا الدكتور الزلب في محاضرته إلى إعادة النظر في الأداء الراهن للإعلام، انطلاقاً من استراتيجية وطنية، تعمل على إحداث تحول جوهري في طبيعة أداء الإعلام، وخصوصاً الإعلام الحكومي، وتحريره من الطابع الأحادي ومن التوظيف السياسي، وجعله أكثر ديمقراطية واستيعاباً لتعددية الآراء، خصوصاً وأن الفضاء الإعلامي يشهد حالياً نمطاً جديداً وتفاعلياً من الإعلام.

وفي السياق ذاته دعا المحاضر الزلب إلى تحويل الإعلام في اليمن إلى إعلام مؤسسات مهنية عمومية وخدمية واستثمارية.

وشهدت الندوة تبادل الآراء وتقديم مداخلات مفيدة أثرت المحاضرة، وركزت بشكل خاص على أهمية الإعلام الجديد من مواقع إليكترونية ومواقع التواصل الاجتماعي، في ظل العدد الهائل من المتابعين الذين يستقطبهم هذا النوع من الإعلام، وفي ظل تحول المتلقي نفسه إلى صانع خبر ، وتوفر إمكانية لتطوير الخبر وإعادة توزيعه في الفضاء الإليكتروني.

وأكدت المداخلات أهمية أن تقوم الهيئة الوطنية العليا للرقابة على تنفيذ مخرجات الحوار الوطني، وفي أقرب وقت ممكن، بالدعوة إلى لقاء تشاوري مع المؤسسات الإعلامية، لاستنهاض مسئولياتها الوطنية تجاه متطلبات دعم الاستقرار والانتقال الديمقراطي وتنفيذ مخرجات الحوار والتوعية الإيجابية بها، وبما يسهم في الحد من الدور السلبي الذي تقوم به بعض وسائل الإعلام في تشويش الوعي العام بشأن المرحلة الانتقالية ومخرجات الحوار.

ونبهت المداخلات إلى أهمية إيجاد إطار ناظم لإذاعات الـ (أف أم) التي انتشرت بكثرة، وتكاد تسيطر على فضاء البث بما لا يدع مجالاً للمبادرات الاجتماعية في استغلال هذا الفضاء لتقديم رسائل إذاعية تعبر عن روح المجتمع وعن أولوياته.